محاور الإجابة النموذجية
لامتحان مقياس قانون التجارة الدولية
لمستوى السنة الأولى ماستر قانون أعمال

1/ علاقة قانون التجارة الدولية بالقانون الدولي العام وتأثيرها في اشتراكهما في المصادر(4ن)

يعرف قانون التجارة الدولية بأنه:" مجموعة القواعد الموضوعية التي تنظم مختلف مجالات التجارة الدولية التي تشمل عقود البيع الدولي، وعقود الاستثمار والتأمين والنقل، هذا من جانب كما يشمل من جانب آخر كل القواعد التي أرستها الجهود الدولية بهدف تنظيم التجارة الدولية.

يجعل التعريف السابق من قانون التجارة الدولية – رغم كونه ينظم موضوع التجارة الذي هو من صميم القانون الخاص– فرعًا من فروع القانون الدولي العام. وبهذا يشترك القانونان معاً في أغلب خصوصياتهما التي تنطلق بالأساس من مجال سريان قواعدهما، وكذا الهيئات المعنية بكل منهما بالإضافة إلى التشابه في مصادرهما.

فإذا راجعنا المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية التي يُرجع إليها دائما في بيان مصادر القانون الدولي العام، لوجدناها تحصر تلك المصادر في: الاتفاقيات الدولية، والعرف، و المبادئ العامة للقانون، ثم القضاء والفقه. فهذه المصادر كلها تعد من قبيل قياس الفرع على الأصل مصادر لقانون التجارة الدولية أيضا.

2/المصادر النموذجية لقانون التجارة الدولية (12 ن)

يتميز بالمقابل قانون التجارة الدولية في مصادره عن مصادر القانون الدولي العام بجملة من المصادر ذات الطبيعة النموذجية ممثلة بالأساس في: الشروط العامة، العقود النموذجية، القوانين النموذجية.

أ/ الشروط العامة:

تعرف الشروط العامة بأنها جملة القواعد التي تضعها الهيئات الدولية من أجل إبرام العقود الدولية وفقا لها، فهي إذا مجموعة من الشروط التي يمكن أن تدرج ضمن تلك العقود، هدفها توضيح طريقة تنفيذ تلك العقود، وهي ملزمة للمتعاقدين، يحكم القاضي وفقا لها مستندا إلى مبدأ سلطان إرادة المتعاقدين، فهي جزء من تلك العقود وليست عقودا كاملة.

ب/ العقود النموذجية:

هي نماذج مسبقة لعقود معينة، يعدها سلفا جهات مهنية إقليمية ودولية، تضم جميع المسائل المرتبطة بالعقد من التزامات الطرفين، الشرط الجزائي، طرق تسوية النزاع، وغيرها. فنجد مثلا نموذجا لعقد البيع جاهزا مسبقا، وما على الطرفين إلا ملئ الفراغات الخاصة بتحديد هوية كل من البائع والمشتري وتحديد الثمن وكذا المبيع وتاريخ التسليم وغيرها من البيانات المتغيرة بحسب كل عقد، في حين تبقى القواعد العامة المحددة لالتزامات البائع والمشتري والضمان وغيرها محددة مسبقا.

ج/ القوانين النموذجية:

هي جملة الوثائق الدولية الصادرة عن بعض الهيئات الدولية المتضمنة لقواعد قانونية موحدة في مجال التجارة الدولية، فهي تمثل قواعد حديثة صاغتها جهات مؤهلة يستقي منها المشرعون قواعد تنظيم مجال التجارة الدولية، فهي تشكل قواعدا موضوعية جاهزة يمكن استنساخها من قبل الدول، لتنظيم أي مجال من مجال التجارة الدولية المختلفة.

3/ الغاية من وجود المصادر النموذجية(4ن)

إن التدقيق في هذه المصادر المتميزة يجعلنا نتذكر ذلك الطابع الخاص لقانون التجارة الدولية الذي يجعل منه تطبيقا للمنهج الموضوعي في حل مشكلة تنازع القوانين التي نعرفها في القانون الدولي الخاص، باعتباره يعمل على تعميم نماذج القوانين والعقود والشروط المستخدمة في مختلف الدول، لتأخذ شكلا موحدًا يقضي على أي تنازع.

مع تمنياتي بالتوفيق